

تأثير التحولات في المنطقة العربية على قضايا التشغيل

ورقة عمل مقدمة الى

الندوة القومية حول " تعزيز الاهتمام بالعد الاقتصادي لوسائل العلام

العربية

شرم الشيخ 7-9/5/2014

إعداد

الدكتور/ بهجت أبو النصر

رئيس قسم البحوث الاقتصادية

جامعة الدول العربية

القاهرة

ابريل 2014

تمهيد:

شهد أواخر 2010 ومطلع 2011 تحولات عارمة في مختلف أنحاء الوطن العربيّ بدأت بمحمد البوعزيزي والانتفاضة التونسية التي أطلقت وتيرة الشرارة في العالم العربي ثم انتقلت الى معظم الدول العربية، و عرفت تلك الفترة بربيع الثورات العربية، وبالرغم من قناعتنا بأهمية الأسباب السياسية لتلك الثورات والاحتجاجات، إلا أن العوامل الاقتصادية كانت القاسم لمشارك فيها جميعا .

فالأداء الاقتصادي للدول العربية خلال الفترات السابقة جعل معظمها يأتي في مؤخرة ترتيب دول العالم في مؤشرات التنافسية وسهولة أداء الاعمال والفساد، ومن ثم فالشعوب العربية ثارت أساسا ضد الفقر، والامية وانخفاض معدل النمو وسوء توزيع الموارد والفساد الذي انتشر في مختلف جنبات الاقتصاد والبطالة .

فبطالة الشباب تعد من أهم العوامل التي ساهمت في قيام تلك الاحتجاجات، ومع ذلك فهذه الاحتجاجات من شأنها تعميق تلك المشكلة، فانخفاض عائدات السياحة و تدفق الاستثمار الأجنبي سواء المباشر، أو غير المباشر، وتباطؤ الصادرات و غيرها سيؤثر حتما على النمو الاقتصادي بالدول العربية مما سيؤدي الى ارتفاع نسبة البطالة و معدلات الفقر .

ولكن الآثار طويلة الأجل لتلك الثورات ستكون إيجابية، فالقضاء على الفساد من شأنه ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وإن كان هذا يستلزم زيادة الشفافية والمنافسة التي ستساعد دول المنطقة على الاستفادة من مواطن القوة وتوفير فرص العمل ، وفي ضوء ذلك تنقسم الدراسة إلى ثلاث مباحث :-

المبحث الأول: الاسباب الاقتصادية للتحولات بالمنطقة العربية .

المبحث الثاني: الآثار غير المباشرة للتحولات على التشغيل بالدول العربية.

المبحث الثالث: أثر التحولات على التشغيل (البطالة) في الأجلين القصير والطويل

مقترحات للحد من السلبيات وتعزيز الإيجابيات

المبحث الأول

الأسباب الاقتصادية للتحويلات

بالرغم من تركيز معظم المحللين على الأسباب السياسية للثورات والاحتجاجات العربية، إلا أن تلك الثورات لم تكن لتجد تلك الاستجابة الشعبية من قطاع عريض من الشعوب العربية في غياب الأسباب الاقتصادية، فالأسباب الاقتصادية هي التي وفرت الدعم الكافي لتلك الثورات من الفئات المهمشة في المجتمعات العربية، حيث تتفق الدول العربية التي اندلعت فيها هذه الثورات في كثير من الظروف والمشكلات الاقتصادية، التي أثرت في جودة حياة الشعوب ودرجة رفاهيتها .

وفي مقدمة هذه الظروف حالة الإحباط التي أصيبت بها شعوب هذه البلدان بسبب ضعف نتائج برامج الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة، وتسببها في العديد من المشكلات في كثير من القطاعات الاقتصادية، وإخفاقها في الحد من معدلات الفقر، وتوفير فرص العمل. ويمكن رصد أهم المؤشرات الاقتصادية التي ساهمت في اندلاع الاحتجاجات والثورات بالدول العربية في الجدول التالي:-

أهم مؤشرات الدول العربية عام 2010

الدولة	معدل النمو	نسبة الفقر**	التضخم	البطالة	الأمية*	مؤشر الفساد	مؤشر سهولة الأعمال	مؤشر التنافسية
الأردن	5.5	13.3	5.10	13.4	7.2	50.0	100.0	50.0
الإمارات	-3.2		0.90	4.2	10.2	28.0	33.0	23.0
البحرين	3.1	11	1.90	3.8	9.2	48.0	20.0	38.0
تونس	3.10	3.8	4.50	13.0	19.4	59.0	69.0	40.0
الجزائر	2.4	5.7	3.90	10.0	22.3	105.0	136.0	83.0
جيبوتي	5.0	42			29.7	91.0	163.0	-
السعودية	0.1		5.30	10.5	12.4	50.0	13.0	28.0
السودان	4.6	50	13.00	13.7	30.7	172.0	154.0	-
سورية	6.0	12.3	4.40	8.4	16.2	127.0	143.0	94.0
العراق	4.2	22.9	2.40		22.4	175.0	153.0	-
عمان	1.1	34.5	3.20		13.3	41.0	65.0	41.0
قطر	12.0		2.40-	0.5	3.7	19.0	39.0	22.0
الكويت	-5.2		4.00	5.9	6.0	54.0	61.0	39.0
لبنان	8.5	8	4.50	0.0	7.9	127.0	108.0	-
ليبيا	-2.3		2.40	19.5	11.6	146.0	-	88.0
مصر	4.7	22	11.10	8.9	33.6	98.0	106.0	70.0
المغرب	4.9	9	0.90	9.1	39.7	85.0	128.0	73.0
موريتانيا	-1.2	42		غ.م	43.2	غ.م	166.0	127.0
اليمن	3.9	34.8	12.10	غ.م	39.1	146.0	99.0	-

** بيانات عام 2006 *بيانات عام 2008

المصدر: - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة

- صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، اكتوبر 2010، سبتمبر 2011.

- www.doingbusiness.org -

- www.weforum.org -

من الجدول السابق يمكن رصد أهم العوامل الاقتصادية التي ساهمت في اندلاع الاحتجاجات والثورات الشعبية بالدول العربية وهي:-

1. تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وشعور المواطن في هذه الدول بأن مستويات المعيشة لا تتحسن بل تتراجع، ولا تتواكب مع ما تعلنه الحكومات من أرقام في هذا

المجال، فمعدلات النمو المحققة بالرغم من إنها تعد مقبولة إلا إنها تفقد أهميتها مع الأوضاع المعيشية السيئة التي تعاني منها الدول العربية غير البترولية، فهذه المعدلات لا يمكنها معالجة نسب الفقر التي تعاني منها تلك الدول، فالنمو الاقتصادي وحده غير كاف لتحقيق هدف الإقلال من حدة الفقر خاصة أمام تشعب العلاقة الوظيفية بين النمو، والفقر، وتوزيع الدخل. فارتفاع معدلات النمو لا يؤدي حتما إلى تحسن في وضع الفقراء، خاصة إذا لم يصاحب هذا النمو إعادة توزيع الثروة في صالح الفقراء. لذلك تركزت جهود الدول والمؤسسات المالية الدولية حول جعل النمو "مناصراً للفقراء".

وفي الواقع أن تلك معدلات النمو التي تحققت بالدول العربية لم يحقق في أغلبها النتائج المرجو منه نظرا لعدم عدالة توزيع عوائد التنمية في هذه الدول بين الفئات المختلفة، فقد بلغ مؤشر جيني لتوزيع الدخل نسب مرتفعة في الدول العربية بلغ نحو 64% في جزر القمر، 41% في المغرب، 41.5% في العراق، 38% في موريتانيا واليمن، 36% في الجزائر، 32% في مصر .

2 . ارتفاع معدلات البطالة وضعف نتائج برامج التشغيل في معظم هذه الدول، وتشير الأرقام إلى أن متوسط معدل البطالة في الدول العربية وصل إلى نحو 14.6 في المائة (يرواح هذا المعدل بين 50 % في جيبوتي ونحو 0.5 % في قطر)، وهو أكثر من ضعف معدل البطالة في العالم، ويقدر عدد عاطلين عن العمل في الدول العربية نحو 14.2 مليون عاطل.

ومما جعل عدد كبير من الشباب في هذه الدول ييأس من سوق العمل، إن معدل البطالة بين الشباب العربي بلغ أكثر بقليل من 23% عام 2010 (تراوحت بين 62.2% في جيبوتي و 28.2% في الكويت). وأن هذه النسبة ترتفع بأوساط النساء إلى أكثر من 30%، وأن مشاركتهن بسوق العمل العربية هي الأضعف على مستوى العالم (تراوحت بين 78.8% في البحرين و 20.9% في فلسطين). ومما يعقد من

تلك المشكلة أن سوق العمل العربية ضعيفة ولا تحظى إلا بعدد محدود للغاية من فرص التشغيل.

3. تزايد معدلات الفقر وسقوط النسبة الأكبر من السكان تحت خط الفقر في العديد من الدول العربية، فتشير تقديرات مؤشر الفقر الإنساني بالدول العربية ، باستثناء الكويت والصومال الغير مدرجين في المؤشر، يفتقرون إلى الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والى مقومات العيش الكريم ، وبعض الدول مثل فلسطين والصومال وموريتانيا والأردن واليمن والسودان يبلغ نسبة الفقر فيها نحو 40 %، وتجاوز 21 % في مصر، وتجاوز 10 % في سورية والعراق وتونس والجزائر.

4 . تراجع جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين في كثير من الدول العربية، مثل التعليم والصحة والمواصلات، وهو الأمر الذي كان له انعكاساته على جودة الحياة، وعلى طريقة فهم المواطنين للقضايا الوطنية، ويكفي هنا الإشارة إلى تفاقم معدلات الأمية في الدول العربية، التي تجاوزت 59 % في العراق، ونحو 33.6 في المائة في مصر، ونحو 15.5 % في سورية، ونحو 13.2 في المائة في ليبيا، ونحو 19.4 % في تونس، ونحو 41.1 % في اليمن.

5 . الفساد الذي استشري في المجتمعات العربية ، فحسب مؤشر الدول الأقل فساد في العالم يوجد 5 دول عربية فقط في الخمسين الاوائل ، وهي الامارات ،سلطنة عمان ،البحرين، الاردن و السعودية، في حين جاءت باقي الدول العربية في ترتيب متأخر بلغ 175 للسودان والعراق، 146 لليبيا واليمن ،127 للبنان وسوريا، 105 للجزائر، 98 لمصر، 85 للمغرب، 59 لتونس و54 للكويت، اي ان المنطقة العربية عموما تعد من اكثر المناطق التي ينتشر فيها الفساد؛ وفقا لهذا المؤشر، وهذا لعله تفسير نسبي لانخفاض نصيب الدول العربية من الاستثمار الاجنبي المباشر، لأن الحد من الفساد يعد من أهم عناصر تحسن مناخ الاستثمار.

6. التضخم ، يعتبر التضخم إنعكاسا ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة في الدولة . فوجود التضخم في الاقتصاد الوطني يعنى فشل السياسات الاقتصادية في

تحقيق أحد أهم أهدافها إلا وهو الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار. من ناحية أخرى فهناك ارتباطات قوية ومباشرة بين السياسات الاقتصادية وأهدافها وكفاءة وفعالية أدائها وبين الجوانب البنوية والهيكلية للنظام السياسي

وتشير البيانات الى معاناة معظم الاقتصاديات العربية من التضخم خلال السنوات الماضية، بالرغم من أن مسبباتها قد تختلف من دولة عربية الى اخرى، فقد بلغ نحو 13%، 12%، 11% في السودان واليمن ومصر ومما يزيد من اثر تلك الارتفاعات في المستوى العام للأسعار، فشل سياسات الدعم الحكومي في مساعدة الفئات الأكثر فقراً، حيث تشير دراسات البنك الدولي إلى أن 34 % فقط من مبالغ الدعم الهائلة المقدمة في الدول التي شهدت الاضطرابات تذهب للفئات الفقيرة وأن 66 % من هذه المبالغ تذهب للفئات التي لا تستحق الدعم.

بالإضافة إلى فشل السياسات الاقتصادية المتبعة مما أوجد حالة من عدم التوازن الداخلي والخارجي وجعل معظم الدول العربية تتذيل دول العالم في مؤشرات التنافسية، ومؤشر سهولة أداء الأعمال.

المبحث الثاني

الأثار غير المباشرة للتحويلات على التشغيل بالدول العربية.

من المتوقع ان تمارس التحولات التي تمت وتتم بالدول العربية تأثيرا غير مباشراً على التشغيل بالدول العربية من خلال تأثيرها الكبير على معدل النمو بالدول العربية و تأثيرها المباشر على عدد من القطاعات الاقتصادية ، وفيما يلي أهم تلك التأثيرات:-

أولاً: النمو الاقتصادي:

إن المنتبع لمعدلات نمو الناتج الحقيقي بالدول العربية يجد أنها حققت معدلات نمو ايجابية خلال السنوات العشر الأخيرة بمعدلات للنمو تفوق المعدل العالمي بفضل صادراتها من البترول، إلا أن الثورات العربية التي ما تزال تعصف بالدول العربية لم تغير المشهد السياسي في المنطقة فحسب بل أفرزت في المقابل مشهدا اقتصاديا جعل المنطقة التي تضم أهم مصادر إنتاج النفط الرئيسية في العالم تحقق معدل نمو أقل من المعدل العالمي عام 2010، وذلك وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي حول نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الصادر في ابريل 2014.

فوفقا لبيانات صندوق النقد الدولي انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في المنطقة لعام 2011 عما كان عليه في عام 2010 من 4.9 في المائة إلي 3.9 في المائة ، وذلك في حين بلغ الاقتصاد العالمي نحو 3.9 في المائة عام 2011 كما استمر انخفاض معدل النمو لعامي 2012، 2013 ليبلغ 2.6 ، 2.2 في المائة، بل استمر معدل النمو بالمنطقة اقل منه علي مستوى العالم- عل عكس السنوات السابقة- وهذا ما يتضح من الجدول (2) والشكل (1):-

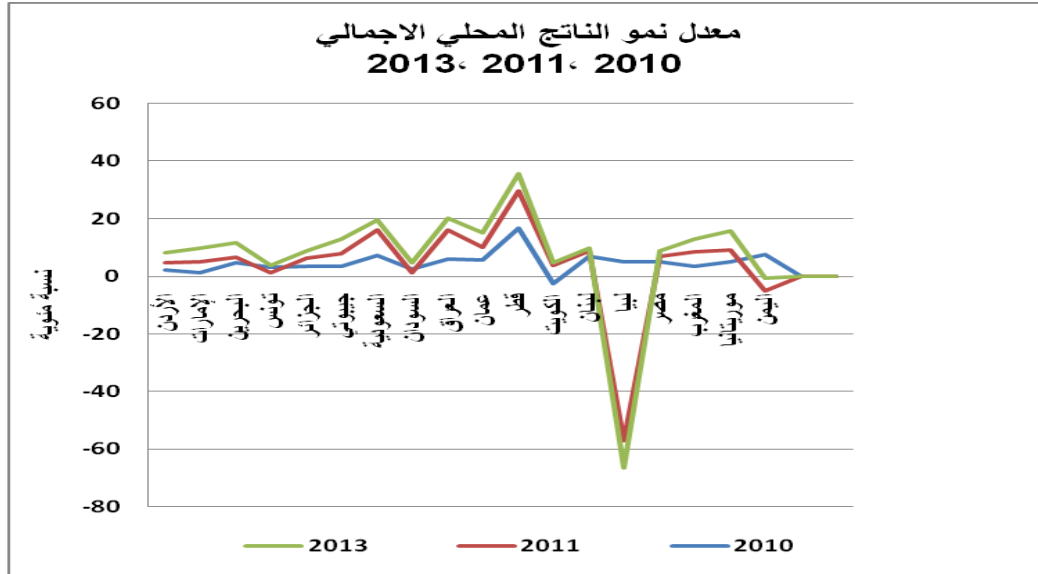
جدول (2)

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2008- 2013

الدول	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأردن	7.2	5.5	2.3	2.6	2.8	3.3
الإمارات	5.3	4.8-	1.3	3.9	3.9	4.8
البحرين	6.3	3.2	4.7	2.1	3.9	4.9
تونس	4.5	3.1	3.1	1.9-	3.6	2.7
الجزائر	2.0	1.7	3.6	2.8	2.5	2.7
جيبوتي	5.8	5.0	3.5	4.5	4.8	5
السعودية	8.4	1.8	7.4	8.6	6.8	3.8
السودان	3.0	5.2	2.5	1.2-	4.4-	3.4
العراق	6.6	5.8	5.9	10.2	8.4	4.2
عمان	13.2	3.3	5.6	4.5	5.0	5.1
قطر	17.7	12.0	16.7	13	6.6	6.1
الكويت	2.5	7.1-	2.4-	6.3	5.1	0.8
لبنان	8.6	9.0	7.0	2	1.5	1
ليبيا	2.7	0.8-	5.0	62.1-	104.5	9.4-
مصر	7.2	4.7	5.1	1.8	2.2	2.1
المغرب	5.6	4.8	3.6	5	3.0	4.5
موريتانيا	3.5	1.2-	5.1	4	6.4	6.7
اليمن	3.6	3.9	7.7	12.7-	0.1	4.4
إجمالي	5.3	1.1	4.8	3.9	2.6	2.2
العالم	2.8	0.6-	5.2	3.9	3.2	3

المصدر : صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، ابريل 2014.

شكل رقم (1)



المصدر: الجدول السابق

ويتضح من الجدول (2) والشكل رقم (1) وجود مسارين في أداء اقتصادات الدول العربية، ففي المسار الأول تشهد اقتصادات الدول المصدرة للنفط، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، نموا سريعا نتيجة لارتفاع أسعار النفط ووصول متوسط سعر النفط إلى 105 دولارات للبرميل في العام الحالي، أي أن الدول المصدرة للنفط في المنطقة ستحقق فائضا في الحساب الجاري المجمع لهذا العام ومن ثم ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ فقد ارتفع معدل نمو الناتج في الإمارات والسعودية والكويت وقطر من 1.3، 7.4، (-2.4)، 16.6 في المائة عام 2010 إلى 3.9، 8.6، 6.3، 13 في المائة عام 2011، واستمر التحسن في عامي 2012، و2013 بل الأكثر من ذلك فقد تحسنت القيم المعدلة المتوقعة لتلك الدول بعد الإحتجاجات عن قبلها نظرا للزيادة في الإنفاق العام بتلك الدول بعد الإحتجاجات منذ نجاح الثورة التونسية، وعدم تعرضها بشكل كبير لاحتجاجات شعبية باستثناء البحرين، بل أن الاحتجاجات الشعبية بالدول الأخرى كانت سبب، ولو بشكل غير مباشر، لزيادة الإنفاق العام بتلك الدول تحت مسميات مختلفة خاصة في السعودية والكويت وقطر والبحرين مما ساهم في ارتفاع معدل نمو الناتج بها.

وفي المقابل شهد معدل النمو في الدول العربية المستوردة للنفط تدهورا كبيرا، فبعد أن توقع الصندوق في أكتوبر 2010 نموا اقتصاديا قويا في هذه الدول يفوق نظيره في الدول المصدرة للنفط عاد ليخضع تلك التوقعات في تقريره الصادر في ابريل 2011. وأكدت تقاريره الصادرة بعد ذلك تلك التوقعات.

والسبب الرئيسي وراء هذا الأداء الضعيف هي الأحداث السياسية في دول الربيع العربي؛ والتي ألحقت بالاقتصادات العربية أضرارا فادحة خاصة في القطاع السياحي الذي وصلت خسائره نحو 13 مليارات دولار أمريكي عام 2011.

كما أن هروب رؤوس الأموال وتوقف بعض المؤسسات الأجنبية أو تدهور نشاطات قطاعات اقتصادية رئيسية، كالنفط والسياحة والنقل والخدمات وتضرر البنية التحتية بصورة كبيرة ألفت بظلالها على النمو الاقتصادي في هذه الدول وفي ليبيا فقد انخفض الناتج بالأسعار الثابتة عام 2011 بنحو 62 في المائة إلا انه نظرا لعودة صادرات البترول لمستوياتها السابقة فقد حقق معدل نمو بلغ 105 % عام 2012 ومع عدم الاستقرار الأمني والذي شهدته ليبيا عام 2013 فقد عاود الناتج للانخفاض عام 2013 بنحو 9.4%.

ولا يختلف المشهد في سوريا عن سابقتها إذ باتت معظم قطاعاتها المالية والمصرفية غير قادرة على الاستمرار مع تدهور الحركة الاقتصادية بنسبة تجاوزت 60 % وتراجع الاستهلاك وتعثر القطاع الخاص في مقاومة الأحداث. وتوقع صندوق النقد الدولي أن تشهد سوريا انكماشاً بنسبة 2 % . أما اليمن، الذي يعيش نحو 40 بالمائة من سكانه البالغ عددهم 23 مليونا على أقل من دولارين يوميا فقد عانى شللا اقتصاديا تاما عام 2011. وان كان الوضع شهد تحسنا نسبيا عامي 2012، 2013

كما أن هناك عوامل أخرى ساهمت في الأداء المتواضع لاقتصادات تلك الدول أهمها، تراجع الأداء الاقتصادي في أوروبا الذي أدى إلى تداعيات سلبية قوية على هذه الدول، حيث يوجد ارتباط قوي بين الاقتصادات الأوروبية

واقتمادات الدول المستوردة للنفط في شمال أفريقيا ودول المشرق العربي عبر السياحة والتجارة وتحويلات العاملين.

هذا الأداء المتواضع للاقتصادات العربية سينعكس حتما على معدل البطالة بالدول العربية، فالارتباط بين النمو والتشغيل من ثوابت النظرية الاقتصادية ، ومن ثم فإن الدول العربية التي ستعاني من انخفاض معدل النمو ستشهد معدلات مرتفعة للبطالة

ثانياً: الاستثمار الأجنبي:

على صعيد الاستثمارات الخارجية المباشرة الواردة إلى الدول العربية، والتي تعد أحد أهم المتغيرات في الاقتصاد العالمي. والتي تساهم في ارتفاع معدل النمو لاقتصاديات الدول المضيفة و ذلك بطريقة مباشرة ، باعتبارها مصدر أساسي للموارد المالية خصوصاً للدول النامية التي تعاني من عجز مالي، ومصدر للمعرفة والخبرات الإدارية ، توطين التكنولوجيا، وزيادة القدرة التصديرية للدول المضيفة، خلق وظائف جديدة ومن ثم الحد من مشكلة البطالة ، بالإضافة إلى بعض المزايا الأخرى التي يمكن أن تتحقق بطرق غير مباشرة.

ونتيجة لحالة عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها الدول العربية عام 2011 فضلا عن تعرض الاقتصاد العالمي إلى أزمات أثرت سلبا على المناخ الاستثماري في المنطقة و العالم. تشير البيانات إلى انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2011 إلى 44.4 مليون دولار مقارنة بعام 2010 والتي بلغ فيها نحو 64.84 مليون دولار، أي بمعدل انخفاض بلغ نحو 37.7 في المائة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:-

جدول (3)

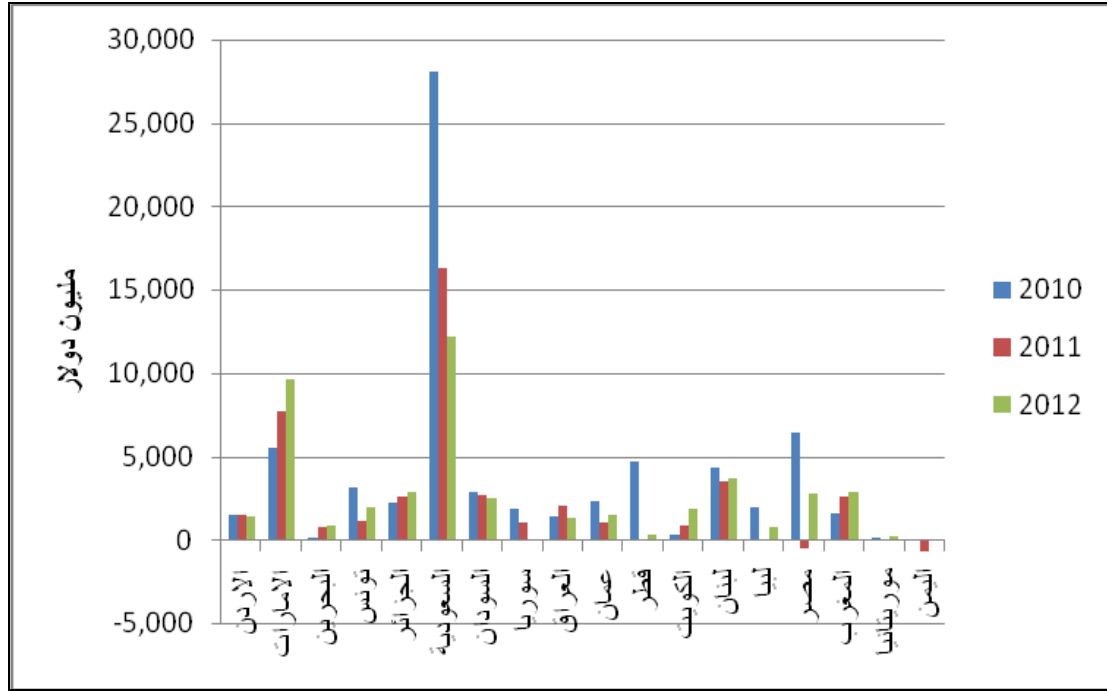
حجم الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية خلال الفترة 2008- 2012

مليون دولار

معدل النمو	2012	2011	2010	2009	2008	
-5	1,405	1467	1,471	2,413	2,826	الأردن
25	9,608	7684	5,500	4,003	13,724	الإمارات
14	891	781	156	257	1,794	البحرين
68	1,944	1156	3,113	1,688	2,759	تونس
13	2,900	5271	2,264	2,746	2,594	الجزائر
-25	12,182	16308	28,105	32,100	38,151	السعودية
-8	2,488	2692	2,894	1,816	2,601	السودان
-100		1059	1,850	1,514	1,467	سوريا
-39	1,275	2082	1,396	1,598	1,856	العراق
41	1,484	1049	2,333	1,508	2,952	عمان
-476	327	87-	4,670	8,125	3,779	قطر
118	1,864	855	319	1,114	-6	الكويت
5	3,678	3490	4,280	4,804	4,333	لبنان
	720	0	1,909	3,310	3,180	ليبيا
-679	2,798	483-	6,386	6,712	9,495	مصر
13	2,887	2564	1,574	1,952	2,487	المغرب
424	236	45	131	-3	343	موريتانيا
-101	4	713-	-93	129	1,555	اليمن
9.8	47146	42925	68,258	75,786	95,890	الإجمالي

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان الجاذبية 2012-2013.

الشكل رقم (2)



من الجدول والشكل السابقين يلاحظ أن معظم الدول العربية شهدت انخفاضا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة تلك التي شهدت ثورات واحتجاجات شعبية ، و تأتي مصر في مقدمة هذه الدول حيث انخفض حجم الاستثمارات الواردة إليها من 6,386 مليون دولار عام 2010 إلى -483 مليون دولار عام 2011 ، في حين شهدت اليمن انخفاضا من -93 مليون دولار إلى -713 مليون دولار عام 2011 ، تونس انخفض فيها حجم الاستثمارات الأجنبية من 1,143 مليون دولار خلال عام 2011 مقارنة بعام 2010 و التي بلغت فيها نحو 1,513 مليون دولار، سوريا انخفض فيها حجم الاستثمارات من 1,850 مليون دولار عام 2010 إلى 1,059 مليون دولار عام 2011 . بينما شهدت دولاً أخرى زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها و التي من بينها الإمارات و البحرين و جيبوتي و المغرب ؛ حيث بلغت نحو 7,679، 781، 78، 2,519 عام 2011 على التوالي مقارنة 5,500، 156، 27، و 1,574 عام 2010 ، وبالرغم من التحسن النسبي لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2012 ، حيث ارتفعت لتبلغ نحو 47 مليار دولار بنسبة زيادة بلغت 9.8% إلا أنها دون ما كانت عليه قبل التحولات التي شهدتها المنطقة العربية ، ولا يختلف الأمر كثيرا على مستوى الدول فرادى.

ثالثاً: السياحة:

تعد السياحة واحدة من أهم مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني للعديد من الدول العربية، حيث تمثل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعات، كما أنها من الأنشطة التي تساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة إيرادات النقد الأجنبي. وتمثل السياحة صناعة متطورة ومتعددة الاتجاهات والتشابكات مع مجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وعلى الرغم من امتلاك العالم العربي مقومات سياحية كبيرة يمكنها أن تؤهله لأن يكون من أكثر مناطق العالم جذباً للسياح إلا أن حصته من السياحة العالمية لا تتجاوز نسبة خمسة في المائة، وهي لا تتناسب مع ما يزرخ به العالم العربي من ثروات طبيعية وثقافية وحضارية مختلفة. وقد أدرك العالم العربي أهمية قطاع السياحة في النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر وتخفيف معدلات البطالة، ووضع الاهتمام بالتعاون العربي في هذا المجال في مقدمة أولوياته. وقد صاحب الاهتمام بقطاع السياحة والسفر في الدول العربية ارتفاع مستوى الاستثمار العام والخاص في مشاريع البنية الأساسية المرتبطة بالسياحة والتي تشمل الإقامة، الانتقال، الحدائق العامة، والمنتجعات. وتبذل الدول العربية جهوداً كبيرة لتيسير الاستثمار في هذه المجالات، حيث يعتبر قطاع السياحة إحدى أسرع الصناعات نمواً من حيث كونها مورداً للعمالات الأجنبية، ومولداً لفرص عمل جديدة.

هذا وقد انعكس الاهتمام بقطاع السياحة على السياحة العربية مما جعل الإيرادات السياحية العربية تمثل أكثر من 7 في المائة من الإيرادات السياحية العالمية عام 2010 بعد أن كانت نحو 2.3 في المائة عام 2001، وقد بلغت الإيرادات السياحية لنحو ثمانية دول عربية نحو 41 مليار دولار عام 2010 انخفضت لنحو 39 مليار دولار لنفس الدول عام 2011 وهذا ما يتضح من الجدول التالي :-

جدول رقم (4)

عائدات السياحة بالدول العربية 2009 - 2011

(بالمليون دولار)

معدل النمو عام 2011	2011	2010	2009	
-12	3,000	3,413	2,911	الأردن
7	9,204	8,577	7,352	الإمارات
غ.م	غ.م	غ.م	1,118	البحرين
-32	1,805	2,654	2,773	تونس
غ.م	غ.م	غ.م	267	الجزائر
26	8,459	6,712	5,995	السعودية
غ.م	غ.م	غ.م	3,757	سوريا
غ.م	غ.م	غ.م	299	السودان
غ.م	غ.م	غ.م	689	عمان
غ.م	غ.م	غ.م	410	فلسطين
100	1,170	584	179	قطر
-12	199	227	354	الكويت
غ.م	غ.م	غ.م	6,774	لبنان
غ.م	غ.م	غ.م	50	ليبيا
-30	8,707	12,528	10,755	مصر
9	7,307	6,720	6,557	المغرب
غ.م	غ.م	غ.م	496	اليمن
-4	39,851	41,415	52,745	الإجمالي

المصدر: World Tourism Organization (UNWTO), Barometer, May 2012

من جدول السابق يلاحظ أن الإيرادات السياحية شهدت انخفاضا عام 2011 ليبلغ نحو 39,85 مليون دولار بالرغم من عدم توافر بيانات عن الإيرادات السياحية لتسع دول عربية، وباستبعاد بيانات تلك الدول من عام 2010 يصل معدل الانخفاض نحو 4 في المائة، وهذا المعدل مرشح للارتفاع في ظل ان معظم الدول التي شهدت ثورات واتجاجات لم يتوفر عنها بيانات مثل سوريا ، ليبيا ، اليمن ، وتشير البيانات أن مصر و تونس يمثلان نسبة كبيرة من الإيرادات السياحية العربية وهما الدولتان اللتان شهدتا ثورة خلال عام 2011 وأنخفضت إيرادات السياحة فيهما بنسبة كبيرة ؛ فقد أنخفضت في تونس بنسبة 32 في المائة، خلال عام 2011، وكذلك الحال في مصر والتي أنخفضت فيها الإيرادات السياحية بنسبة 30 في المائة خلال عام 2011، وبالطبع ففي ظل الأوضاع التي تمر بها كل من سوريا واليمن فالإيرادات السياحية بهما من المتوقع أن تكون أنخفضت هي الأخرى خلال عام 2011.

وهذا ما هو إلا انعكاس للتغير في عدد السائحين القادمين الى المنطقة العربية، والتي تأثر بشكل كبير بالثورات والاحتجاجات الشعبية بالدول العربية، فبعد

التزايد في عدد السائحين بالدول العربية خلال السنوات الأخيرة تشير البيانات الي انخفاض عدد السائحين في معظم الدول العربية التي يتوفر عنها بيانات خلال النصف الأول من عام 2011، وهذا ما يتضح من الجدول التالي :-

جدول (5)

**أعداد السائحين الوافدين الى الدول العربية
(2011-2009)**

العدد بالآلاف

الدول	2009	2010	2011	معدل النمو عام 2011
الأردن	3,789	4,557	3,975	-12.8
الإمارات *	6,812	7,432	8,129	9.4
تونس	6,901	6,902	4,782	-30.7
الجزائر	1,912	م.غ.م	م.غ.م	م.غ.م
السعودية	10,897	10,850	17,336	59.8
سوريا	6,092	8,546	5,070	-40.7
السودان	420	م.غ.م	م.غ.م	م.غ.م
عمان	1,524	م.غ.م	م.غ.م	م.غ.م
فلسطين	396	522	446	-14.5
قطر	1,659	م.غ.م	م.غ.م	م.غ.م
الكويت	297	م.غ.م	م.غ.م	م.غ.م
لبنان	1,851	2,168	1,655	-23.7
مصر	11,914	14,051	9,497	-32.4
المغرب	8,341	9,288	9,342	11.4
اليمن	434	م.غ.م	م.غ.م	م.غ.م
الإجمالي	63,239	64,316	60,232	-6.3499

المصدر: World Tourism Organization(UNWTO), Barometers, May2012

تشير بيانات جدول (5) الى أنه بالرغم من عدم توافر بيانات عن عدد السائحين الوافدين لأربع دول عربية عام 2011 مما شملتهم بيانات 2010، إلا أن عدد السائحين الوافدين للدول العربية حقق معدل انخفاض بلغ نحو 6.3 في المائة.

أما الوضع في عام 2011، وهو العام الذي شهد الثورات والاحتجاجات الشعبية فقد أنقلب الوضع تماماً، فبعد ما حققت تونس نمو محدود في عدد السائحين عام 2010، تعرضت لانخفاضاً كبيراً خلال عام 2011، حيث بلغت نسبة الانخفاض 30.7 في المائة. وكذلك الحال في سوريا التي أنخفض فيها عدد السائحين الوافدين بنسبة 40.7 في المائة خلال عام 2011، ولبنان التي لم تشهد احتجاجات لم تسلم من هذا الانخفاض، فقد عانت من إنخفاض في عدد السائحين الوافدين بنسبة 23.7 في المائة خلال عام 2011، وهذا يرجع الى أن الافواج السياحية كانت تتجه في رحلتها السياحية الى المنطقة لأكثر من دولة عربية ومن ثم فقد ترتب على الغاء تلك الافواج رحلتها الى مصر أو سوريا أو تونس الى الغاء توجهها الى لبنان بالتبعية. ومصر التي أنخفض عدد السائحين الوافدين اليها بنسبة 32.4 في المائة خلال عام 2011.

وفي ظل كثافة التشغيل في قطاع السياحة واستيعابه نسبة معقولة من العمالة العربية، ففي ظل هذا الركود للسياحة العربية فمن المتوقع أن ينعكس ذلك سلباً على حجم التشغيل ومن ثم البطالة بالدول العربية.

رابعاً: أسواق الأوراق المالية:

ان المتتبع لأداء البورصات العربية يلاحظ أنها عاودت التحسن خلال عام 2010 في نشاط الإصدارات الأولية بعد هدوء ملحوظ في العام السابق انعكاساً للأزمة المالية العالمية. ولم يقتصر التحسن خلال عام 2010 على الإصدارات الجديدة من الأسهم بل شهدت الإصدارات الجديدة من إصدارات السندات تحسناً ملحوظاً خلال هذا العام. ومن جانب آخر، واصلت الهيئات والسلطات جهودها في تعزيز الحماية والرقابة والذي تمثل في إدخال ضوابط وتعليمات جديدة، بالإضافة

إلى ايلاء المزيد من الاهتمام بمسائل تطبيق معايير وممارسات الحوكمة السليمة وتنشيط التداول إلا أن هذا النشاط لم يستمر في دول الربيع العربي وبعض الدول العربية الاخرى التي تأثرت به ؛ فقد عاود مؤشر تلك البورصات انخفاضه خلال عام 2011 وهذا مايتضح من الجدول التالي :-

جدول رقم (6)

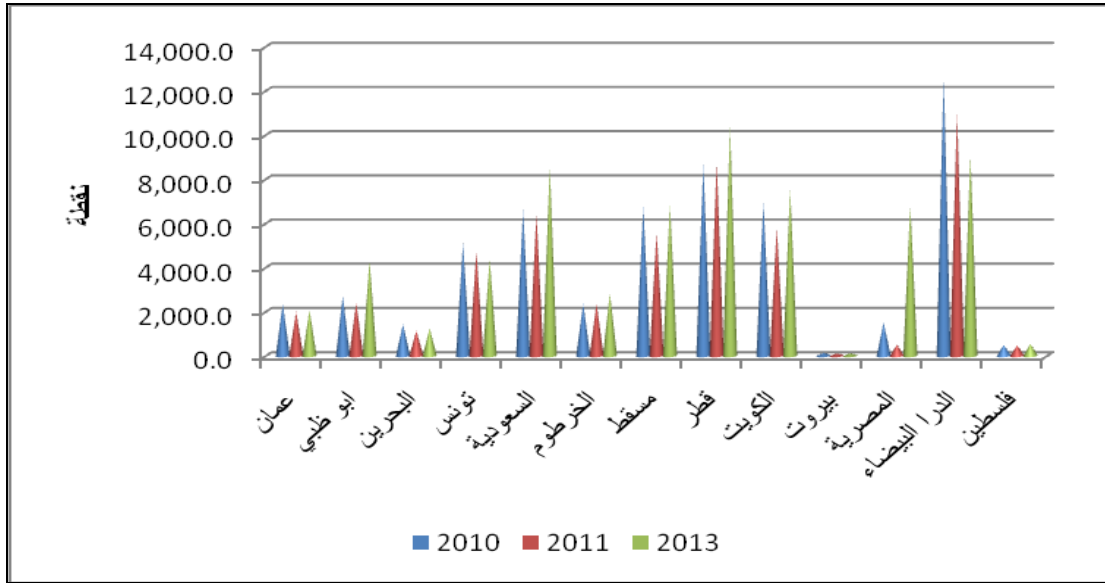
مؤشر البورصات العربية (2010 - 2013)

مؤشر البورصات العربية 2010-2013 (بيانات نهاية المدة)					
معدل التغير عام 2013	2013	2012	2011	2010	
5.5	2,065.8	1,957.6	1,995.1	2,373.6	عمان
63.1	4,290.3	2,630.9	2,402.3	2,711.1	ابو ظبي
17.2	1,248.9	1,065.6	1,143.7	1,432.3	البحرين
-4.4	4,376.7	4,579.9	4,722.3	5,112.5	تونس
25.5	8,535.6	6,801.2	6,417.7	6,620.8	السعودية
2.3	2,812.3	2,748.3	2,368.5	2,367.9	الخرطوم
18.6	6,834.6	5,760.8	5,588.0	6,754.9	مسقط
24.2	10,379.6	8,358.9	8,779.0	8,681.7	قطر
27.2	7,549.5	5,934.3	5,814.2	6,955.0	الكويت
-1.0	104.1	105.1	105.3	132.8	بيروت
24.2	6,782.8	5,462.4	501.0	1,503.5	المصرية
-2.6	9,114.1	9,359.2	11,027.7	12,655.2	الدار البيضاء
13.4	541.5	477.6	476.9	489.6	فلسطين

المصدر : صندوق النقد العربي، تقرير اسواق المال العربية، أعداد مختلفة.

شكل رقم (3)

اداء البورصات العربية خلال الفترة 2011-2012-2013



من جدول (6) و شكل (3)، يلاحظ أن أداء البورصات العربية خلال عام 2011 شهد انخفاضا نسبيا في أدائها وذلك مقارنة بعام 2010، وذلك نتيجة لما شهدته بعض البلدان من ثورات واحتجاجات شعبية، وتأتي البورصة المصرية في المرتبة الأولى من حيث الانخفاض؛ حيث انخفض مؤشرها بنحو 67%، تلتها بورصة البحرين ، بيروت ، الكويت وعمان بنسبة انخفاض بلغت 20، 21، 16 ، 16 % على التوالي ، في حين لم تشهد بورصة الخرطوم تغير ملموس ، في حين ارتفع قيمة المؤشر لبورصة قطر بنحو 1.1%، ومع الاستقرار النسبي بالدول العربية عام 2012 ، حققت 7 بورصات عربية ارتفاعا في قيمة المؤشر ، في حين عانى مؤشر 6 بورصات عربية من الانخفاض وذلك مقارنة بعام 2011 . في حين شهدت جميع البورصات العربية خلال عام 2013 ارتفاعا ملحوظا في قيمة مؤشراتها وذلك نتيجة لاستقرار الأوضاع الاقتصادية بالدول العربية وتأتي في المرتبة الأولى بورصة أبو ظبي تلتها بورصة الكويت ، السعودية ، قطر ، مصر بنسبة ارتفاع بلغت نحو 63، 27، 26، 24، 24 % على التوالي ، في حين انخفضت بورصة كل من بيروت وتونس و الدار البيضاء بنسبة انخفاض 0.9 ، 4، 3% على التوالي .

المبحث الثالث

أثر التحولات على التشغيل (البطالة)

في الأجلين القصير والطويل

يعد التشغيل ومن ثم معدل البطالة من أكثر المتغيرات الاقتصادية التي تأثرت سلبا بالتحولات التي تشهدها الدول العربية في الأجل القصير، لأن التأثير عليها كان لحظي ومباشر دون الانتظار لفترة إبطاء بين الاحتجاجات والأثر على التشغيل، وفي الأجل الطويل فمن المتوقع أن يأخذ التشغيل اهتماما كبيرا من الحكومات العربية، لأنه هو المؤشر الملموس على تحسن الأوضاع الاقتصادية، الذي ينعكس مباشرة على مستوى معيشة المواطن، لذا فمن المؤكد أن يتم إجراء تغييرات على السياسات الحاكمة للتشغيل في الأجل الطويل بما خلق وظائف حقيقية للمواطن العربي ومن ثم الحد من البطالة، وفي هذا المبحث سيتم التعرض لأثر الاحتجاجات على البطالة في الأجل القصير، وعلى السياسات المؤثرة في التشغيل (البطالة) في الأجل الطويل.

أولاً: الأثر على البطالة في الأجل القصير:

إن تفاقم مشكلة البطالة في الوطن العربي كانت من بين العوامل التي أشعلت شرارة الثورات الشعبية. فمعدل البطالة بين الشباب العربي بلغ أكثر بقليل من 23% عام 2010. و أن هذه النسبة ترتفع بأوساط النساء إلى أكثر من 30%، وأن مشاركتهن بسوق العمل العربية هي الأضعف على مستوى العالم. ومن ناحية أخرى فسوق العمل العربية ضعيفة ولا تحظى إلا بعدد محدود للغاية من فرص التشغيل. ويفاقم من هذه المشكلة ضعف معدلات النمو الاقتصادي والخلل الذي يعانيه المناخ العام للاستثمار. فظروف العمل للشباب العربي سيئة للغاية جراء الأجور المتدنية والرعاية الاجتماعية والصحية المحدودة وعقود العمل غير الآمنة. ومع غياب دور النقابات العمالية بالدول العربية قام الشاب التونسي محمد البوعزيزي بإحراق نفسه يوم 17 ديسمبر في مدينة سيدي بوزيد التونسية لأنه سئم وضعه الاجتماعي المتردي و تعبيراً عن غضبه على بطالته، وقد أدى ذلك إلى اندلاع شرارة

المظاهرات في يوم 18 ديسمبر 2010 وخروج آلاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه أوضاع البطالة وعدم وجود العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم.

والأمر الملفت للنظر أن عامل البطالة كان القاسم المشترك في كافة الثورات العربية، ومع ذلك فقد مارست الثورات العربية أثرًا سلبيًا على مستوى التشغيل بالدول العربية المصدرة للعمالة خلال الفترة 2011-2013، ومن ثم على مستوى البطالة بالدول العربية، فقد أثرت سلبيًا على وضع العمالة من خلال العوامل التالية:-

1. عودة العمالة من الدول العربية التي شهدت احتجاجات إلى الدول العربية المصدرة للعمالة مثل مصر وتونس وسوريا؛ حيث تعتبر العمالة المرتدة من ليبيا أبرز مثال على ذلك.
2. ضعف قدرة الحكومات الانتقالية ومؤسساتها على فتح أسواق جديدة للعمالة، في ظل الأداء الاقتصادي المتردي في الدول العربية التي شهدت ثورات، وهذا ما أثر سلبيًا على الوضع العام للعمالة بتلك الدول.
3. إهمال التدريب والتأهيل في ظل الاهتمام بالشأن السياسي والأمني ليس في الدول التي شهدت ثورات فحسب ولكن في كافة الدول العربية، في ظل تخوف معظم الدول العربية من هاجس الربيع العربي.
4. الشلل الاقتصادي في كل من ليبيا واليمن خلال عام 2011 و استمرار الوضع المتردي بسوريا حتى الآن، مما ضاعف من حجم البطالة في تلك الدول.

والجدول التالي يوضح تطور حجم البطالة بالدول العربية خلال الفترة
2009 - 2013.

جدول رقم (7)

معدل البطالة بالدول العربية 2009 - 2012

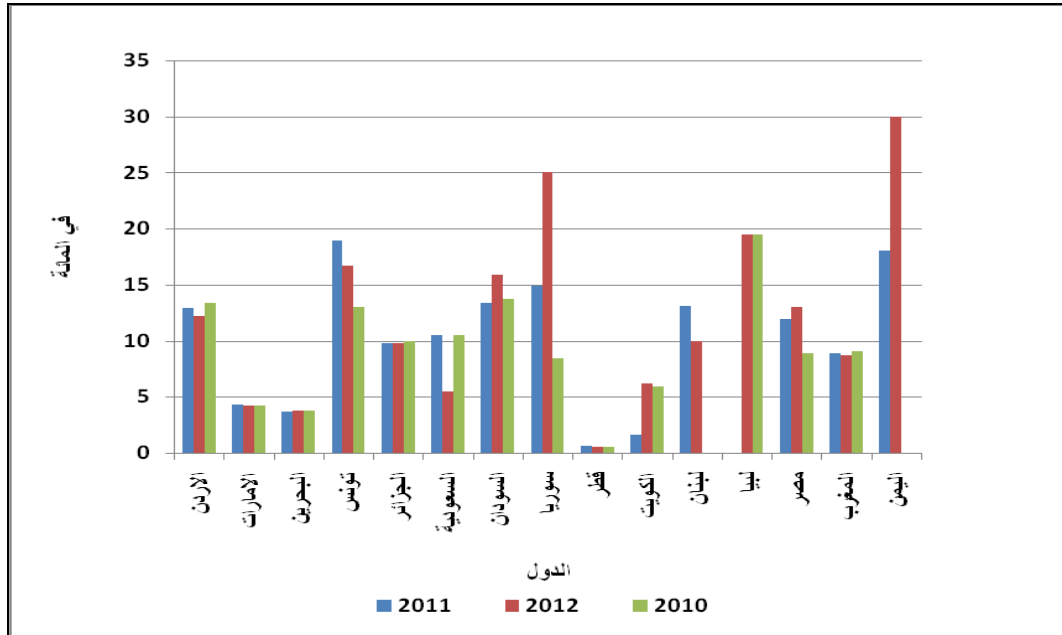
معدل البطالة بالدول العربية 2011-2009 %				
2012	2011	2010	2009	
12.2	12.9	13.4	13.0	الأردن
4.2	4.3	4.2	4.2	الإمارات
3.8	3.7	3.8	0.2	البحرين
16.7	18.9	13.0	0.2	تونس
9.8	9.8	10.0	3.0	الجزائر
5.5	10.5	10.5	5.4	السعودية
15.9	13.4	13.7	0.2	السودان
25.0	14.9	8.4	2.0	سوريا
0.5	0.6	0.5	2.7	قطر
6.2	1.6	5.9	0.1	الكويت
10.0	13.1	0.0	6.4	لبنان
19.5	غ.م	19.5	18.2	ليبيا
13.0	11.9	8.9	0.1	مصر
8.7	8.9	9.1	0.2	المغرب
30.0	18.0	غ.م	14.6	اليمن

المصدر :

- جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، 2013.
- لمواقع الالكترونية للبنوك المركزية والاجهزة الاحصائية للدول العربية.

شكل رقم (4)

تطور معدل البطالة عام 2010 و2011 و2012



المصدر : المرجع السابق

يتضح من الجدول (7) والشكل (4) ، التأثير الواضح للثورات العربية على معدل البطالة لدرجة يمكن تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين، الأولى الدول التي شهدت ثورات واحتجاجات شعبية وهي الدول التي مارست فيها تلك الاحتجاجات أثرا سلبيا على التشغيل، فقد أصبحت مشكلة البطالة في دول الربيع العربي أكثر عمقا ومن الخطورة بمكان أنها تؤرق المجتمع، لاسيما مع تزايد الأعداد عقب تلك الثورات والاحتجاجات، فالثورات العربية والتي أثرت بشكل لافت في القطاع السياحي الذي يمثل واحدا من أهم قطاعات الدخل في مصر وتونس مارست أثرا سلبيا على التشغيل، كما أن عودة العاملين من البلاد التي تشهد اضطرابات سياسية مثل ليبيا زاد من حده تلك المشكلة خاصة في تونس ومصر. ففي تونس ارتفع معدل البطالة من 13.0 في المائة خلال عام 2010 إلى نحو 18.9 في المائة في عام 2011، وبالرغم من انخفاضها عام 2012 مقارنة بعام 2011 لتبلغ نحو 16.7% إلا أنها مازالت تتجاوز ما كانت عليه عامي 2009 ، و 2010، وهي زيادة كبيرة ومما يعمق من تلك الزيادة أن معدل البطالة المسجل قبل الثورة فيها مرتفع أساسا (13.3 في

المائة)، وبالتالي فإن أي زيادة فيه لها انعكاسات سلبية كبيرة ليس فقط على الجوانب الاقتصادية ولكن أيضا على الجوانب الاجتماعية والأمنية.

وسوريا، حيث بلغ معدل البطالة 14.9 في المائة عام 2011 مقارنة بعام 2010 و التي بلغ فيها معدل البطالة نحو 8.4 في المائة، وكان الوضع أثر سوءا عام 2013 حيث بلغ معدل البطالة نحو 25%.

و في مصر ارتفع معدل البطالة من 9 في المائة خلال عام 2010 إلى 11.8 خلال عام 2011، وارتفع ليبلغ نحو 13% عام 2012. وكان هذا المعدل في مصر مرشح لمزيد من الارتفاع لولا التعيينات الواسعة للحكومة الانتقالية بعد الثورة، أما في اليمن فقد ارتفع معدل البطالة ليبلغ نحو 18% عام 2011 ، وبالرغم من الانتقال (شبه السلمي) للسلطة إلا أن معدل البطالة ارتفع ليبلغ نحو 30% عام 2012 ، وهو يعد من أعلى معدلات البطالة ليس في المنطقة العربية فحسب، بل في العالم.

وليبيا الدولة البترولية فلم يعد معقولا أن يبلغ معدل البطالة بها نحو 19% عام 2012.

أما باقي الدول العربية فبالرغم من عدم ارتفاع معدل البطالة بها انعكاسا لاحتجاجات شعبية إلا أن معدل البطالة بها مقلق إلى حد كبير ففي الأردن يبلغ 13 في المائة وفي الإمارات يرتفع ليبلغ نحو 4.5 في المائة ، ونفس الأمر في الجزائر والسعودية ولبنان والتي تراوحت معدلات البطالة فيها بين 10 في المائة و15 في المائة.

والخطورة في مشكلة البطالة بالدول العربية ليس في عدد العاطلين فحسب ولكن أيضا في نوعية المتعطلين لان معظم العاطلين أو غالبيتهم من ذوى المؤهلات العالية أو المتوسطة وتظهر خطورة هذا النوع من البطالة في أن هذه الفئة هم الأكثر وعياً وطموحا في المجتمع ووجودهم في هذا الوضع قد يجعلهم أكثر إحباطا وتمرداً،

بالإضافة إلى أن الدولة تتفق الكثير والكثير على تعليم هؤلاء دون أن تجنى منهم أي فائدة تذكر، وفي واقع الأمر فإن البطالة لا تؤثر فقط على الأفراد العاطلين بل أنها تمتد أيضا إلى أسرهم ويظهر ذلك في انخفاض دخل الأسرة وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، ومن ثم يجب العمل بكافة الطرق للتصدي لها بقوة وتقديم حلولاً جادة لهذه المشكلة؛ على أن تشتمل تلك الحلول على خطط وإجراءات محددة والبحث عن آليات جديدة لتنشيط القطاعات الاقتصادية كافة، بالشكل الذي يضمن انخراط الشباب العاطل عن العمل في مشروعات صغيرة ومتوسطة منتجة فعلا، وليس استيعابهم بفرص عمل وهمية.

ثانياً: الأثر على البطالة في الأجل الطويل

تعرضت الصفحات السابقة للأثار قصيرة الأجل للإحتجاجات على التشغيل ومن ثم على البطالة بالدول العربية ، والتي اتضح منها الآثار السلبية لها على البطالة في الأجل القصير ، أما في الاجل الطويل فالأمر يختلف ، نظرا لوجود فترة تسمح بتغير السياسات التي كانت تعمق من البطالة بالدول العربية ،فتؤكد الدراسات التي أجريت على عدد من الدول العربية أن هدف التشغيل لم يحتل أهمية في سياسات الاستثمار خلال العقود الماضية ، وهذا ما جعل عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية عام 2012 يبلغ نحو 17.5 مليون عاطل لتبلغ نسبة البطالة بالدول العربية 17.2% ، ومن ثم فمن المتوقع ان تمارس التحولات في المنطقة العربية في الأجل الطويل ضغط في اتجاه خلق وظائف جديدة حقيقية وذلك من خلال التأثير على سياسات الاستثمار بالدول العربية ، بحيث تركز تلك السياسات على القطاعات والفن الإنتاجي الذي من شأنه زيادة مستوى التوظيف ، ومن ثم سيتجه معدل البطالة بالدول العربية الى الانخفاض في الاجل الطويل ولكن ذلك رهن بأن تتسع التعديلات التي تخلفها الثورات والاحتجاجات لتشمل المجالات التالية :-

أولاً: النمو المستمر

في ضوء انخفاض مرونة التشغيل للناجح بالدول العربية فيجب العمل على ارتفاع معدل نمو الناجح واستمراره من خلال تعميق استقرار الاقتصاد الكلي وزيادة الاستثمار. فيجب ان تهدف المرحلة المقبلة ان تحقق الدول العربية معدل نمو حقيقي 6-7% في المائة وهذا سيتطلب استثماراً سنوياً لا يقل عن 25% من الناجح المحلي الإجمالي سنوياً ، وهذا من شأنه تخفيض معدل البطالة في الاجل الطويل ، غير أن هناك اشتراطات عديدة لتحقيق هذا الهدف:-

أ- رفع معدل الاستثمار الإجمالي خلال الفترة ليصل في نهاية العشر سنوات القادمة الى 28 في المائة، وهذا يستلزم رفع مستوى المدخرات المحلية بالدول العربية عن مستوياتها الحالية .

ج- الاستمرار في إصلاح الأسعار النسبية من أجل توفير نظام حوافز رشيدة

ثانياً: كثافة العمالة في النمو

يتسم الاستثمار بالدول العربية بارتفاع معامل الاستثمار/ للعامل، وهذا وإنه كان مقبولاً في الدول النفطية التي تعاني من خفة سكانية ووفرة في رأس المال فهو غير مقبول في عموم الدول العربية التي تعاني من انخفاض رأس المال ووفرة في العمالة ، لذا فإن اختيار الفن الإنتاجي كثيف العمل يعد مطلباً ضرورياً لتلك الدول في ظل الوفرة النسبية لعنصر العمل وندرة عنصر رأس المال ، ومن ثم فمن المتوقع في ظل التغيرات المحتملة لسياسات للاستثمار أن تتجه تلك السياسات الى الاهتمام بكثافة العمالة في النمو قدر اهتمامها بمعدله.

ويطرح رفع كثافة العمالة في النمو ثلاث مجموعات من القضايا الرئيسية على الأقل:-

(أ) المزيج القطاعي الأمثل.

(ب) الأدوار النسبية للاستثمارات الخاصة والعامة.

(ج) تصميم سياسات تجارة وسوق عمل مساعدة ومشجعة.

ثالثاً: تدريب قوة العمل

إن تطبيق سياسات الاستثمار كثيف العمالة، يجب أن يرافقها برامج تدريبية لرفع كفاءة وتعزيز مهارات قوة العمل، وتقوية الدور المتكامل للتعليم والتدريب الرسميين في تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات والسلوكيات الضرورية التي يحتاجها سوق العمل. ولا يناع أحد الآن في أن قدرة الإنتاجية لأية أمة تتوقف على رصيدها من رأس المال البشري. فقد أوضحت الدراسات والشواهد الحديثة أن معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كمقياس للإنتاجية، يرتبط ارتباطاً شديداً بالثروة التعليمية. و يشير حجم وبنية البطالة الحالية بالدول العربية (ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين) إلى عدم قدرة التعليم ونظام التدريب على توفير قوة العمل التي يحتاجها الاقتصاد سواء كمياً أو نوعياً وفي الوقت المناسب.

وإذا كانت دول الربيع العربي ستسلك طريق النمو من خلال زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى متوسط 7 في المائة خلال السنوات القادمة، فإن عليها أن تتخذ خطوات جادة لإصلاح نظم التعليم والتدريب الرسمية؛ فهي أهم المؤسسات المسئولة عن عملية رفع مهارة قوة العمل. وربما يمكن فهم الرابطة بين التعليم والعمالة بشكل أفضل، وكذلك دلالاتها بالنسبة للنمو والأداء الاقتصادي، من خلال تقديم تحليل عن الوضع الراهن للتعليم والتدريب الرسميين في الدول العربية، وذلك قبل تقديم أي مقترح بشأن ما يجب عمله.

وكحقيقة، يكتنف نظام التدريب الحالي في معظم الدول العربية مشكلات مماثلة لتلك التي تواجه النظام التعليمي. ومن مظاهر ذلك، النقص في المعلمين والمدرسين المؤهلين، والبرامج والوسائل التعليمية القديمة، وانعدام المرونة، والفشل في التكيف في مواجهة التحديث المتنامي والتطورات التكنولوجية الحديثة وظهور مهن جديدة وتغير مضمون المهن والوظائف الموجودة.

وفي ظل الوضع المبين فيما سبق، فإن السياسة المقترحة ستبنى نهجاً مزدوجاً لمعالجة النقص الراهن المرتبط بتعليم وتدريب قوة العمل. ويهدف النهج

الأول إلى تعميق إصلاح نظام التعليم الأساسي الرسمي. أما النهج الثاني فيهدف إلى إصلاح النظام التدريبي من أجل الارتقاء المستمر بمهارات قوة العمل.

رابعاً: السياسات العامة

تقوم الحكومات العربية إلى جانب مسئوليتها الرئيسية عن تصميم وتنفيذ سياسات اقتصاد كلي متسقة، بدور هام في توفير بنية مساعدة. وليست هذه بالتأكيد دعوة إلى مزيد من التدخل الحكومي، ولكن من المعتقد أن هناك دوراً هاماً يمكن أن تلعبه "الدولة التنموية" على الأقل في مجالات ثلاث هي: الاستثمار في رأس المال البشري، وتعميق الإصلاح المؤسسي وخلق نوع من التكامل بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام، فمن شأن تلك المجالات الثلاث خلق بيئة مواتية لإقامة مشروعات جديدة ومن ثم الارتقاء بمستوى التشغيل.

خامساً: على المستوى القطاعي

هناك قطاعات واعدة بدول الربيع العربي من حيث القدرة على تشغيل الأيدي العاملة، إذا ما وجهت الاستثمارات إليها بالقدر الكافي وبالفن الإنتاجي الملائم وأهم هذه القطاعات:-

• قطاع التشييد والبناء: يعتبر هذا القطاع من القطاعات كثيفة العمل، ولكي يحقق هذا القطاع المرجو منه فيجب أن يركز على الإسكان الشعبي حيث إنه أكثر استخداماً لعنصر العمل من الإسكان الفاخر، كما يجب تقديم التسهيلات المناسبة لدعم المنشآت العاملة في هذا القطاع، خاصة التمويل اللازم بشروط ميسرة.

• قطاع السياحة: يتميز قطاع السياحة عن غيره من القطاعات بارتفاع مرونة التشغيل للاستثمار، كما أن إمكانات الدول العربية في هذا القطاع كبيرة وغير مستغلة كما سبق الإشارة إليه في المبحث الثاني، ومن ثم فإن مزيداً من الاهتمام بهذا القطاع سيساهم بشكل فعال في تشغيل عدد متزايد من الأيدي العاملة، ولكن هذا يتطلب اتخاذ الإجراءات التالية:-

- تفعيل مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في

عملية التنمية السياحية.

- رفع كفاءة البناء المؤسسي لقطاع السياحة.
- الاهتمام بالأنواع المختلفة من السياحة مثل السياحة العلاجية وسياحة المؤتمرات وعدم قصر السياحة في السياحة الأثرية والتفهيية.
- تشديد الجزاءات على الشركات السياحية ، حيال إخلالها بالتزاماتها مع السياح.
- تشجيع السياحة الداخلية، حيث إنها تعد أكثر انتظاما من السياحة الخارجية.
- قطاع الصناعة التحويلية : يعتبر هذا القطاع من اكثر القطاعات السلعية استيعابا للعمالة ، لذا يمكن أن يسهم هذا القطاع بشكل كبير في توفير المزيد من فرص العمل في الاجل المتوسط والطويل ، خاصة إذا ما تم التركيز على الصناعات الصغيرة والحرفية ولكن ذلك يتطلب:-
- خلق بيئة اقتصادية مواتية لنمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال سياسات مالية ونقدية وضريبية متحيزة لهذا القطاع ومشجعة للاستثمار.
- توفير الحصانات الحكومية للصناعات الصغيرة وتقديم القروض الميسرة لها ، فضلا عن دعم الحكومة للقروض الأخرى المقدمة لهذه المشروعات ، وتوفير المعلومات الكافية ودراسات الجدوى اللازمة .
- ربط الحوافز والمزايا التي تقدم للمشروعات بما توفره من فرص عمل، وبمعنى آخر التزام المشروعات بتشغيل عدد معين من العمال حتى يمكن أن تستفيد من مزايا ضريبية أو غيرها من المزايا.
- العمل على تطويع الفن الإنتاجي المستخدم في الصناعات المحلية بما يتلاءم مع ظروف الندرة النسبية لعوامل الإنتاج ، وهو ما

يعني إعطاء اهتمام لاستخدام أساليب إنتاجية أكثر استخداماً للعمل.

- قطاع التجارة والمال والتأمين: هذا القطاع بطبعه قطاع كثيف للعمل، كما أن مرونة التشغيل لرأس المال فيه تعد مقبولة، ومن ثم فإنه قدرته على المساهمة الفعالة في التشغيل مرهون بما يلي:-
 - تفعيل دور أسواق المال والبورصات العربية في استقطاب الأموال من المؤسسات والأفراد العرب والأجانب للاستثمار في البورصات العربية ، لما في ذلك أثر إيجابي على الاستثمار المباشر، و من ثم الارتقاء بالتوظيف.
 - تشجيع الكيانات الاقتصادية الوطنية المتخصصة في توفير خدمات ضمان الاستثمار التي تحقق الشعور بالأمان لدى المستثمرين وتشجع على قيام المشروعات الكبرى مما يساهم في تشغيل عاملين جدد ومن ثم تقليص حجم البطالة.
 - الالتزام بالمعايير الدولية في الرقابة على الأجهزة المصرفية العربية مثل بازل 1، بازل 2 و بازل 3 بحيث تتميز معاملاته بالوضوح والشفافية .
 - تطوير أسواق الأوراق المالية ، كي تستطيع أن تؤدي دورها بكفاءة وفاعلية وتوجيه هذه الموارد لأنشطة إنتاجية .
 - تفعيل دور البنك المركزي في دعم مؤسساته وإعطائه قدرًا أكبر من الاستقلالية.

- القطاع الزراعي: يعاني القطاع الزراعي في الدول العربية من انخفاض قدرته الاستيعابية للعمالة في حين أن دراسة تجارب بعض الدول الناجحة في مواجهة البطالة تشير الى أن هذا القطاع لعب دوراً أساسياً في رفع معدلات النمو ومن ثم استيعاب العمالة وذلك في دول مثل

الصين والهند⁽¹⁾، حيث تبلغ قوة العمل بهذا القطاع حوالي ثلثي قوة العمل الإجمالية ، ولكن ذلك يتطلب عدة خطوات بعضها طويل الأجل تتمثل في :-

- زيادة الاستثمارات القومية الموجهة للقطاع الزراعي .
- إعطاء الأولوية لإصلاح البنية الأساسية وإقامة بنية أساسية جديدة.
- توفير الخدمات اللازمة في المناطق الريفية وتحسين نوعية الخدمات التعليمية والصحية حتى لا تصبح تلك المناطق مناطق طاردة للسكان.
- استصلاح أراضي جديدة وتسهيل امتلاكها للشباب من خلال تقديم الخدمات الفنية والدعم التمويلي لهم بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية.

(1) د. هبة نصار ، القطاعات الواعدة في الاقتصاد المصري ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ، 2001، ص12 ، 13.

اهم التوصيات للحد من السلبيات وتعظيم الايجابيات:

1. إعطاء أولوية للقطاعات الاقتصادية المستوعبة للعمالة عند توزيع الاستثمارات القومية، خاصة القطاع الصناعي والقطاع الزراعي ، لقدرتهما الكبيرة على استيعاب العمالة.
2. مراعاة معدلات البطالة في مختلف الأقاليم بالدول العربية عند التوزيع المكاني للاستثمارات القومية بين الأقاليم، بأن توجه للأماكن التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة بنصيب أكبر من الاستثمارات المنفذة.
3. وضع سياسة فاعلة لرفع كفاءة القوة العاملة في الدول العربية وذلك من خلال:-
 - تحسين النظام التعليمي وتطويره مع زيادة الاهتمام بكل من التعليم الأساسي والمهني بما يتناسب مع احتياجات السوق
 - التنسيق الجيد والكامل بين سياسات التعليم والتدريب وسياسات سوق العمل ، بما يضمن الربط بين مخرجات النظام التعليمي والتدريبي ، ومتطلبات سوق العمل في الداخل والخارج.
4. ربط الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر بما يضيفه من وظائف جديدة للاقتصاد القومي ؛ وذلك ليكون له دور ملموس في الحد من البطالة
5. وضع حوافز للاستثمارات المحلية والأجنبية للاستثمار في المحافظات النائية، بدلا من تركزها في المحافظات الكبرى فقط.
6. اختيار أسلوب الإنتاج الملائم ، أسلوب الإنتاج كثيف العمل ، وذلك كمرحلة انتقالية ننتقل بعدها مرحليا إلى استخدام أسلوب الإنتاج كثيف رأس المال مع تغير الظروف.

المراجع

- 1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010
- 2- بهجت ابوالنصر، دور سياسات الاستثمار في علاج مشكلة البطالة في مصر، دراسة دكتوراة، كلية التجارة جامعة الازهر، 2010.
- 3- جامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد مختلفة.
- 4- صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، اكتوبر 2010،ابريل 2014.
- 5- صندوق النقد العربي، تقرير اسواق المال العربية، أعداد مختلفة.
- 6- د. هبة نصار، القطاعات الواعدة في الاقتصاد المصري، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ، 2001.
- 7- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصر العربية،العدد 225، المجلد 20، سبتمبر 2011.
- 8- المواقع الالكترونية للبنوك المركزية والاجهزة الاحصائية للدول العربية.
- 9- World Tourism Organization(UNWTO),Barometter,August2011
- 10 - http://www.investintunisia.tn/site/ar/home.php?id_article=516
- 11 - www.doingbusiness.org .
- 12 - www.weforum.org